

تقرير اللجنة لتلخيص المشهد الحقوقى في السعودية: حُكمُ الطاغية

للأسف، لم يحمل العام 2023 أي تحسّنٍ على الصعيد الحقوقى في السعودية، فقد واصلت الحكومة استخدام سياساتها الديكتاتورية القمعية مرتكبةً انتهاكاتٍ صارخة، دون الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية والمحليّة.

لتحميل الملف اضغط هنا :

[التقرير السنوي عن المشهد الحقوقى في السعودية 2023: حكم الطاغية](#)

وعلى الرغم من أن عام 2022 كان عاماً صاخباً بالانتهاكات والاستئنارات الناتجة عنها، إلا أن الحكومة السعودية لم تعمل على تحسين المشهد الحقوقى، لترجع البلاد من العام 2023 كما دخلته، وربما أسوأ.

وقد ساهمت الحصانة القانونية الممنوحة لمحمد بن سلمان من قبل الإدارة الأميركيّة أواخر العام 2022 في تفاقم الانتهاكات مع غياب الحساب والعقاب.

منذ تولّي ابن سلمان زمام الحكم عام 2017 والبلاد تشهد موجة قمعٍ غير مسبوقة، بالإضافة إلى الانتهاكات الحقوقية التي طالت مختلف شرائح المجتمع. وعلى الرغم من مزاعمه عن تحسين أوضاع البلاد واحترام حقوق الإنسان، فإن السياسة الاستبدادية المُعتمدَة تُظهر إصراراً على نهج القمع، مع حماولاتٍ حثيثةٍ لم تنجح لتبسيط سجلٍ العائلة الحاكمة وتلميع صورتها.

إن انتهاكات السعودية حقوقياً حرمت المواطنين من حقوقهم الأساسية التي كفلتها القوانين والشائعات المحلية والدولية، وهي منذ عقود تضرب بعرض الحائط كل القوانين وتخالف كل الشائعات، يُعينها على ذلك صمت المجتمع الدولي أمام انتهاكاتها المروعة واكتفاؤه بالاستنكار والتفرّج عن بعد.

استمرار السعودية في نهجها القمعي مع صمت المجتمع الدولي عن انتهاكاتها، حول البلاد إلى بقعةٍ جغرافيةٍ تُصادَر فيها الحريات والحقوق دون حساب، ويُعاقب فيها المُطالبُ بحقوقٍ هي من المسّمات.

خلال العام 2023 عانى المواطنون من ثبات المشهد الحقوقى على حاله دون أملٍ بتغيير سياسة الحكم ونهج السلطة المتّبع منذ عقود.

هذا التقرير سيقدّم صورةً شاملةً عن الواقع الحقوقى في السعودية، مسلطاً الضوء على كافة أزمات المواطنين الناتجة عن انتهاك حقوقهم وتجاهلها.